

لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها

أمنال منصور

كلية الاقتصاد

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري

Résumé

La littérature empirique montre que la quasi-totalité des pays riches en ressources naturelles enregistrent des performances économiques plus faibles que les pays pauvres en ressources naturelles, c'est ce que les économistes appellent La malédiction des ressources naturelles. Cet article s'articule autour de deux parties, Dans la première partie, nous synthétisons la littérature économique sur la relation négative entre les ressources naturelles et les taux de croissance économique ; dans la première partie nous analysons les canaux de transmission économiques et institutionnels de la malédiction des ressources, et enfin nous développons les principales alternatives permettant d'échapper à la malédiction de ces ressource.

Mots clés: la malédiction des ressources naturelles, croissance économique, syndrome hollandais, pays exportateurs de pétrole, diversification des exportation, fonds pétroliers.

ملخص

بينت معظم الدراسات التي شملت دول غنية بالموارد الطبيعية، ضعف الأداء الاقتصادي لمعظمها مقارنة بأخرى فقيرة لهذه الموارد، وهذا ما أطلق عليه لعنة الموارد الطبيعية. لهذا سنعرض من خلال هذه المقالة، أدبيات الاقتصاد الحديث التي بينت الارتباط السلبي بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، مع شرح أهم التفسيرات الاقتصادية والمؤسسية لها، ثم سنقدم أهم السياسات التي من شأنها مساعدة هذه الدول على تجنب لعنة مواردها.

الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، المرض الهولندي، الدول المنتجة للنفط، تنوع الصادرات، صناديق النفط.

مقدمة:

لاحظت الدراسات الحديثة أن الأداء الاقتصادي للدول الوفيرة الموارد الطبيعية عادة ما كان أسوأ من تلك التي لا تتمتع بهذه الوفرة، فحالات الاخفاق الاقتصادي في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط وموارد أخرى تعتبر كثيرة، لكن هذا لا يخفي تميز بعض الدول، كاندونيسيا التي تعتمد على النفط أو بوتسوانا الغنية بالألماس. كما أن اليابان ودول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، هونكونغ وسنغافورة) مثلا، والتي رغم عدم امتلاكها للموارد الطبيعية إلا أن قوة اقتصادياتها وتنوعها تتجاوز اقتصاديات دول تصنف من أغنى الدول، من حيث توفرها على ثروات نفطية هامة، على غرار معظم دول أفريقيا، الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. إن هذا الأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للدول الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك الفقيرة بها يعتبر أمر محيرا في التاريخ الاقتصادي العالمي.

هذا ما جعل العديد من الدراسات الاقتصادية تطرح هذه الاشكالية، وتوصلت لوجود علاقة سالبة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، أبرزها دراسة Sachs et Warner عام 1995، اللذان وجدوا أن الدول التي تمثل صادرات الموارد الطبيعية فيها نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، حققت معدل نمو منخفض خلال الفترة 1971-1989، كما أيد آخرون هذه النظرية، نذكر منهم: (1998) (Auty et Mikessel), (Herbertsson et G.), (1999) (Zoega), (2001) (Gylfason). وتأتي نتائج هؤلاء وآخرون لتغذي أطروحة لعنة أو نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource Curse)، التي ظهرت مع نهاية الثمانينات في أعمال مجموعة من الاقتصاديين من بينهم: (1989) Gelb, (1990, 2001) (Auty), (1992) (Mahon), (1990) (Ranis).

لهذا سنحاول من خلال هذه المقالة تناول هذه الاشكالية:

كيف فسرت التحولات الاقتصادية والسياسية لعنة الموارد الطبيعية وما هي سبل تجنبها؟

للإجابة على ذلك قسمنا عملنا الى جزئين، يتعرض الأول لإشكالية لعنة الموارد الطبيعية و أهم التحولات الاقتصادية والسياسية لها، أما الثاني فيعرض أهم السبل المساعدة على تجنبها.

أولا- إشكالية لعنة الموارد الطبيعية وآليات تحولاتها الاقتصادية والسياسية: تنتج الصناعة النفطية إيرادات معتبرة للدول المصدرة، رغم ذلك ظل أداء هذه الأخيرة مخيبا، فالريع النفطي لم يساهم في التنمية الاقتصادية، إنها "إشكالية الوفرة" (Karl:1999)(1)، كما أطلق عليها اسم: "إشكالية اللعنة البترولية" أو "لعنة الموارد الطبيعية"، لهذا حاول خبراء الاقتصاد تفسيرها وبينوا آليات تحولاتها الاقتصادية والسياسية.

1- الأدبيات الاقتصادية المفسرة لللعنة للموارد:

منذ عام 1950 حللت الأدبيات الاقتصادية تراجع النمو في الدول المصدرة للنفط بلعنة الموارد الطبيعية، وأثبت كتاب ذلك العصر أن الاقتصاديات الغنية بهذه الموارد تشكل عائقا أمام أدائها الاقتصادي. فكان السؤال، في سنوات 1950 و1960، يركز على روابط الانتقال المحدودة (les liens de transmission limitée) بين صادرات المنتجات الأولية وباقي الاقتصاد. لتدفع الأزمة النفطية لعام 1970 الباحثين الاهتمام بتأثير عائدات النفط و المناجم على الاقتصاديات، حيث كانت الظاهرة الهولندية، في سنوات الثمانينات، التفسير الأساسي للنقمة، هذه العبارة ظهرت بمقالة بعنوان "المرض الهولندي" لـ Snape، في 26 نوفمبر 1977 بالصفحات من 3 إلى 82، بالمجلة الإنجليزية "The Economist" (2)، بين فيها الآثار السلبية لاستغلال الغاز على الاقتصاد الهولندي. لتكشف عن الفرق الشاسع بين الحالة الاقتصادية الداخلية السيئة والميزان الخارجي الفائض، وتظهر عند التدفق الضخم لعائدات النفط الذي يرفع معدل الصرف الحقيقي مما يجعل من الصادرات الأخرى غير تنافسية.

تطورت الأبحاث التجريبية (recherche empirique) حول الأداء الاقتصادي لهذه الدول في سنوات التسعينات، تحت ثلاث تيارات: الأول حلل

تجارب التنمية لمختلف الدول الغنية بالموارد الطبيعية، على غرار: Auty (2001) right et Celutza (2003) , WStevens (2004) (3)، ليحلل الثاني روابط انتقال اللعنة من خلال الآثار الاقتصادية العكسية المرتبطة بالمرض الهولندي (التهاب سعر المادة الأولية، معدل الصرف، الأثر السلبي على الاستثمار Gylfason et al (2002) Zoega، فالباحثين في العلوم السياسية عللوا الأداء الضعيف بالمؤسسات وعجز الحكومة Karl (1999) Ross (2001)، أما التيار الثالث ففسر تباين النمو الاقتصادي بأخذ بعين الاعتبار des régressions économétriques على عينة من الدول التبادلية، مثل: Sachs et Warner (1995), Atkinson et Hamilton (2003), Sala-i-Martin et Papyrakis et Gerlagh (2004) (4) (Subramani (2003)).

أما الاقتصادي Auty فهو أول من اعتمد "اللعنة" كأثر سلبي لاستغلال الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية، وذلك عام 1993، ليجد أنه لا يمكن للدول الغنية بهذه الموارد الاستفادة منها مع تسجيلها لنتائج اقتصادية منخفضة مقارنة بالدول الفقيرة لهذه الموارد. أكد J.D Sachs و A.M Warner (5)، عام 1995، نتائج Auty، من خلال دراسة عرضية على 97 بلد سائر في طريق النمو، وأوضح أن الاقتصاديات التي تشكل صادرات الموارد الطبيعية فيها نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، حققت معدل نمو منخفض خلال الفترة 1971-1989. ومن أجل إثبات علاقة الارتباط السلبي، هذه، وضعا نموذج اقتصادي لمعدل النمو السنوي المتوسط للفترة كمتغير داخلي، وأكد أن المحددات الأساسية للنمو هي كثافة الموارد و متغير الانفتاح. تتمثل الفرضية الأساسية في نموذجهما في أن مصدر النمو الاقتصادي هو تراكم المعرفة لدى العمال، و سببها: التعلم عن طريق العمل (Learning by Doing)، هذا الأخير يشمل زيادة الانتاجية و خفض التكاليف من خلال تكرار العملية الانتاجية. مع العلم أن مختلف أدبيات الاقتصاد الحديث ترى أن القطاع الصناعي يخلق أثرا خارجيا للتعلم عن طريق العمل تستطيع قطاعات الاقتصاد الأخرى الاستفادة منه، عكس قطاع الموارد الذي ينتج أثر خارجي للتعلم عن طريق العمل الخاص به

و لا تستفيد منه القطاعات الأخرى، بالإضافة الى أن القطاع الصناعي يساهم بقسط كبير في عملية التعلم.

كما بين (2001) Throvaldur Gylfason (6) العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام للفرد للفترة 1965-1998 ووفرة الموارد معبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي من اجمالي رأس المال، الذي يضم كل من رأس المال المادي، البشري والطبيعي. ليذكر أن تميز معظم الدول ووفرة الموارد بمعدل نمو منخفض مقارنة بتلك الفقيرة بها يرجع لارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتعرض الاقتصاد للمرض الهولندي الذي ينتج عنه تراجع القطاع الصناعي، هذا من جهة، من جهة أخرى، تؤدي وفرة الموارد لسلوك البحث عن الربح الذي يؤدي لتفاقم عدم المساواة، انتشار الفساد وعدم الشفافية وانخفاض الاستثمار (7). من جهة ثالثة، تبعت بأعمال هدفت للتعريف بالعوامل المتسببة في الأثر العكسي للموارد الطبيعية على معدلات النمو، كعمل Hamilton و Atkinson (2003)، اللذان أدمجا مفهوم الادخار الحقيقي، ووجدا أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية عرفت معدلات ادخار حقيقي سالب وجلت معدلات نمو سلبية.

تبني نفس الإطار التحليلي كل من Papyrakis و Gerlagh (2004) اللذان عالجا الآثار المباشرة و غير المباشرة لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، ووجدا أن حصة الإنتاج المنجمي في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على النمو، مع ذلك، يختفي التأثير عند الأخذ بالاعتبار، في النموذج، المتغيرات التالية: معدل الاستثمار، الرشوة، انفتاح الاقتصاد، شروط التبادل و التحكيم، و يتعلق الأمر بقنوات انتقال اللعنة. كما قاسا التأثير غير المباشر لهذه القنوات على النمو، عن طريق تأثير الموارد الطبيعية على تلك المتغيرات، ووجدا أن القناة الأساسية هي معدل الاستثمار (41% من الأثر غير المباشر للموارد على النمو يعود للاستثمار).

مع العلم أنه، منذ منتصف التسعينات، و بتغير نماذج التنمية، وضح المرض من خلال الهيكل السياسي والمؤسسي، واعتبرت الموارد الطبيعية عقبة أمام تطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية، حيث سلط الضوء، مثلا، Isham،

وآخرون معه، عام 2003 على المؤشرات التي تقيس تركيبة الصادرات، من أجل تقييم التبعية للموارد الطبيعية، كما قدروا نظام معادلاتي لقياس تأثير تركيز الموارد الأولية على معدلات النمو وعلى المؤسسات، وأكد نموذجهم أن التبعية اتجاه الموارد الطبيعية مرتبط بنوعية للمؤسسات.

بنفس الطريقة، وضع Subramanian و Sala -i-Martin (2003) المؤسسات كقناة أساسية لانتقال اللعنة، كما قدرا معادلة لاختبار الأثر غير المباشر للموارد الطبيعية على النمو (من خلال تأثيرهما على نوعية المؤسسات). وجد أن معامل متغير العوامل الطبيعية ليس معبرا في شرحه و تفسيره للنمو، عكس ما قاله كل من Warner و Sachs، فتبعية الموارد ليس لها إذا أثر مباشر على معدلات النمو، إلا أن هذا المتغير معبرا جدا عند تقدير نوعية المؤسسات.

مهما كانت الآلية التي من خلالها تكتمل اللعنة (التشوهات الاقتصادية المرتبطة بالظاهرة الهولندية أو عجز الحكومة)، فالوقائع حقيقية، حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة سلبية بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي.

1- التفسير الاقتصادي للنعنة الموارد:

تم تفسير لعنة الموارد اقتصاديا من خلال: المرض الهولندي، تراكم المعارف أو دورية السياسة المالية.

1-1 نظرية المرض الهولندي:

ظهر مصطلح المرض الهولندي مع المشاكل التي صادفت الاقتصاد الهولندي بسبب استغلال احتياطياته من الغاز الطبيعي من حقل "Groningue"، ففي عام 1959 تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز في المناطق التابعة لهولندا ببحر الشمال (8)، سرعان ما ترتب عنها انكماش قطاع الصناعة التحويلية، و ظهر فائض في الحسابات الخارجية، علما أن الفلورين "Le florin" كان من بين العملات القوية في العالم، كما سجل الحساب الجاري فائض سنوي ب اثنان مليار دولار بين

عامي 1972 و 1976، رغم أن هولندا كانت قد تأثرت بالركود الاقتصادي و توقف الإنتاج الصناعي، لتتخفف الاستثمارات و الأرباح، مما أدى لانتقال البطالة من 1.1% إلى 5.1%.

رافقت زيادة عائدات الغاز زيادة الإنفاق العام، حيث كانت نسبته على الناتج المحلي الإجمالي أعلى مقارنة بكل الدول الأوروبية(9). خصص قسم هام من هذه النفقات لزيادة الرواتب، ما تسبب بارتفاع تكلفة اليد العاملة لكل وحدة من المنتج، تبعه ارتفاع في المداخل الحقيقية و انكماش هوامش ربح المؤسسات، وأصبحت العملة أقل تنافسية لأن العائدات من الغاز تغذي الحساب الجاري وتمنع سعر الصرف من أن يعكس الحالة الفعلية لمعدلات التضخم في البلد، مع العلم أنه نسبت عملية عدم التصنيع للضغط الكبير على "الفلورين" وعلى معدلات الأجور مع التوسع في صادرات الغاز. و منذ تلك الفترة، استخدم مصطلح المرض على نطاق واسع، للإشارة لحالة المفارقة بين الثروات الطبيعية لبلد ما، وما يسببه من آثار ضارة على الاقتصاد. ومن أوائل من تعرض لهذا المفهوم نذكر: W.Max Corden et J.Petter Neary، (1976) R.Gregory، (1982) W.Max، (1984) S.Van Wijnbergen et J.Petter Neary، (1984) Kiminomi، (1992) Matsuyama، (1999) Sachs et Warner، (2001) Torvik.

1-1-1 نماذج المرض الاقتصادي الهولندي :

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي لتحليل التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد على الاقتصاد. وقد ظهرت ابتداء من سنوات الستينات عقب ما شهدته هولندا خلال الفترة من 1959 إلى 1975، ما دفع بالكثير حينها لفهم هذه الظاهرة.

1-1-1-1 نموذج قريقوري (1976) :

عرفت أستراليا، موازاة مع المرض الهولندي، استمرار تطوّر القطاع المنجمي، الذي أثر سلبا على باقي قطاعات الاقتصاد، فأظهر قريقوري أن تطور هذا القطاع رافقه تراجع الصناعة التحويلية، و وصف التغيرات الهيكلية للاقتصاد الأسترالي

بالانتعاش المنجمي، لاسيما انكماش القطاع الزراعي الذي يعتبر القطاع الأساسي التجاري للاقتصاد، وبين أن القطاع المنتعش يؤدي كذلك لانخفاض قطاع السلع القابلة للتداول.

وضع "قريقوري" (10) نموذج لشرح الآثار المترتبة للأسعار المحلية على العرض و الطلب للصادرات، حيث اعتبر البلد صغيرا و الأسعار هي أسعار السلع المتداولة في التجارة العالمية أي السلع القابلة للتبادل التجاري (سعر ثابت في السوق العالمية) بالنسبة لأسعار السلع غير التجارية أي السلع غير القابلة للتبادل التجاري (سعر ثابت في السوق المحلية).

و افترض أنه تم اكتشاف مورد طبيعي، مما أظهر قطاع جديد (إنه القطاع المنتعش)، هذا الاكتشاف رفع الصادرات و أبقى الواردات ثابتة في البداية، ليتم التعديل بفضل حركة سعر الصرف، مما يخلق نقص بحجم صادرات القطاع غير المنتعش، عليه القطاع المنتعش يُنقص حجم الصناعات البديلة للواردات و قطاع الصادرات خارج الموارد المنجمية.

يترتب على هذا القطاع المنتعش تراجع نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة، التي كانت موجودة من قبل في الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد المنجمية) وزيادة حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف، فالتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد تدفع الحكومات، في المدى القصير، للتدخل سواء بسياسة تخفيض العملة المحلية أو تقديم اعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري. ان أثر هذه الأخيرة (الاعانات) لن يكون دائم، كما لا يمكنها حماية قطاع سلع التبادل التجاري، بل على العكس، سترفع من فائض الميزان التجاري، بالتالي ترفع سعر الصرف من جديد، أما تخفيض العملة فغير مرغوب به، لأنه يقلل من الأرباح المتأتية من تصدير الموارد المنجمية بالنسبة للاقتصاد المحلي (11). ليستخلص قريقوري أن الاستثمار الخارجي لمداخيل تصدير الموارد المنجمية هو الطريقة المثلى لتجنب تراجع قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، و تتطلب الحماية الكاملة للاقتصاد استثمار كل المداخيل بالخارج، مما

يمنع الاقتصاد المحلي الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد المنجمية. كما يرى أن هذا التحليل ينطبق على كل حالة يؤثر فيها القطاع المنتعش على الميزان التجاري، أين يؤدي توسع استغلال الموارد لانكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة و التراجع في إنتاجها، مع عدم قدرتها على المنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي.

1-1-1-2 نموذج كوردن و نيري (1982) و كوردن (1984):

ركز النموذج الذي وضعاه كوردن و نيري (1982) و كوردن (1984) على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر انتعاش الموارد لباقي الاقتصاد، حيث: اعتبر كوردن، عام 1984 (12)، وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من: القطاع المنتعش Booming Sector (B) وهو قطاع الطاقة (أو أي مورد أولي)، و من القطاع المتأخر Lagging Sector (L) وهو قطاع السلع الأخرى التجارية المصنعة أو الزراعية، و الثالث هو قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (خدمات) Non-Traded Goods (N)، و لكل من القطاعات عامل إنتاج خاص (رأسمال) و آخر متحرك ومشارك بين كل القطاعات (العمل) (13).

توصل النموذج الى أن انتعاش القطاع المصدر للموارد يولد نوعين من الآثار، أثر النفقات وأثر حركة الموارد: يظهر الأول مع ارتفاع مداخيل القطاع المنتعش، و بسبب انفاق جزء من هذه الأخيرة، مع مرونة موجبة للدخل. بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N فان أسعارها سترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، مما يرفع من سعر الصرف الحقيقي و الطلب على منتجات القطاع N. أما الأثر الثاني (أثر حركة الموارد)، فيظهر عند انتعاش القطاع B الذي يؤدي لزيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، فتتحول اليد العاملة من القطاعين L و N للقطاع B، ويؤدي هذا التأثير، من جهة، لتحول اليد العاملة للقطاع B يجعل انتاج القطاع L ينخفض (الأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي)، فالانخفاض لم يكن بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لهذا فهو مباشر، لأن القطاع N لم يكن له دخل. ومن جهة أخرى، فيؤدي تحول اليد العاملة كذلك لانخفاض انتاج

القطاعN بسبب تحول الموارد منه نحو القطاعB، بالتالي خلق طلب اضافي على السلع خارج التبادل التجاريN يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات⁽¹⁴⁾.

كما أن الأثرين يخفضان المداخل الحقيقية لعامل الانتاج الخاص بالقطاع المتأخر، وهي أهم مشكلة في المرض الهولندي، لأن ارتفاع أسعار ما لا يقبل التداول دولياً يرافقه ارتفاع معدل الربح فيها، ما يدفع بالمستثمرين للاستثمار في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، وهو من أهم أسباب اختلاف النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دولياً.

و يرى كوردن و نيري(1982)، أن فعالية أثر النفقات تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد، أما أثر حركة الموارد فيرتبط بكثافة استخدام عوامل الانتاج في القطاعات الاقتصادية، فاذا تميز قطاع الموارد بكثافة رأس المال، وهو حال الدول المصدرة للبترول، فسيهيمن أثر النفقات على أثر حركة الموارد⁽¹⁵⁾.

نخلص بقولنا، أن آثار المرض الهولندي تترجم بانخفاض الحصص النسبية(في القيمة المضافة والعمل) للقطاعات التقليدية(تصنيع وزراعة)، اللذان يصبحان أقل تنافسية مع زيادة الأجور الحقيقية للقطاع المتأخر و الضغوط التضخمية الداخلية.

2-1 نموذج التعلم عن طريق العمل(Learning, Apprentissage par la pratique, (by Doing):

يولد المرض الهولندي تشوهات اقتصادية عند اختفاء المهارة المهنية(من العوامل الأساسية في النمو)، فجزء كبير من التكنولوجيا تنتج عن الخبرة المتراكمة من طرف الشركات في الإنتاج، بالتالي فعملية التعلم تكون إما بالممارسة (By doing) أو عن طريق الاستخدام (By using)(16). توجد عدة أعمال تناولت العلاقة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي من خلال نموذج للنمو الاقتصادي الداخلي يدمج التعلم عن طريق العمل كأهم مفسر لتراجع نمو الدول الغنية بالموارد، ويمكن الإشارة الى:

- أظهرت أعمال R.Solow⁽¹⁷⁾ أن تراكم رأس المال لا يفسر إلا جزء من النمو الاقتصادي، هذا الأخير ناتج أيضا عن

الإتقان (التعلم عن طريق التمرن) الذي يؤدي للتقدم التقني، و الذي يكون أكبر في قطاع السلع القابلة للتداول، فان تراجع هذا الأخير نتيجة ارتفاع الصرف الحقيقي الذي مصدره المرض الاقتصادي الهولندي سيؤدي لفقدان المعرفة، انخفاض الدخل الفردي وتراجع النمو.

- كما اعتبر (Balassa 1964)⁽¹⁸⁾ أن التقدم التكنولوجي كان أسرع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، منه في قطاع السلع غير قابلة للتداول، فقطاع التصنيع يتميز إذا بمعدل تراكم المعارف (Learning by Doing).

مع العلم أن التعلم بتراكم المعارف كان أساس نماذج النمو الاقتصادي الداخلي التي أدخلها Romer، أما كل من:

Warner et Kiminoni Matsuyama، (1991) و S.Van Wijnbergen (1984) Sachs (1995) فقد ربطوا مصطلح النمو عن طريق تراكم المعارف Learning by Doing بالظاهرة الهولندية، حيث:

- افترض S.Van Wijnbergen (1984) (19) أن التقدم التقني يأتي من تراكم التجارب بالتعلم عن طريق العمل. فاعتبر أن المرض الهولندي يؤدي لآثار غير مرغوب فيها على القطاع الانتاجي المحلي، بارتفاع سعر الصرف، الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات المنتجات الصناعية و الفلاحية، و يترتب عنه تراجع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، التي تعتبر أكثر القطاعات خلقا لبيد العاملة مقارنة بالقطاع الكثيف رأس المال.

- ليقدم Matsuyama (1991) نموذج يتميز فيه القطاع الصناعي بصفة التعلم عن طريق العمل المنتشرة فقط داخل هذا القطاع، و توصل الى أن القوى التي تبعد الاقتصاد عن الصناعة لتدفعه للفلاحة تجعل معدل نموه ينخفض من خلال خفض التعلم الذي يسبب نمو الصناعة. و في هذا النموذج يظهر الأثر العكسي لارتفاع الانتاج الفلاحي بفضل استعمال هذا الأخير لعوامل الانتاج و التي

يستخدمها القطاع الصناعي كذلك، ويمكن أن ينطبق هذا التحليل على الدول وفيرة الموارد الذي تتركز أغلب عملياتها التجارية في قطاع الموارد، مما يؤدي لتخصيص أكثر لعوامل الانتاج في هذا القطاع و أقل في القطاع الصناعي، الذي سينكمش نشاطه فينخفض بذلك النمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد نتيجة تراجع التعلم الذي يخلقه قطاع المنتجات الطبيعية.

1-3 دورية السياسة المالية:

ينتج عن عدم استقرار عوائد النفط تقلب سياسة الانفاق العام (دورية السياسة المالية)، المتمثلة في سياسة الانفاق التوسعية عند الانتعاش (زيادة العوائد) أو الانكماشية عند الركود (تراجع العوائد)، ويترتب عن هذه الدورية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية: تراجع الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وانخفاض النمو الاقتصادي (20).

كما تعتبر الدول المنتجة للنفط من بين أهم الدول الغنية بالموارد، و في أغلب الأحيان فاستجابة السياسة المالية فيها لارتفاع عائدات النفط يكون برفع نفقاتها العامة، يترتب على ذلك في فترة قصيرة انخفاض نوعية الانفاق و تراجع فاعلية النفقات العامة بسبب ارتفاع نسبة المشاريع التي لم يتم انشاؤها بسبب المدة القصيرة لهذه العوائد و التي ستراجع بمجرد تراجع الأسعار. إضافة لذلك، تؤدي تقلبات أسعار النفط لتقلبات مماثلة في التدفقات المالية لميزانية الدولة. هذا الارتباط للعائدات بقطاع النفط يجعل النفقات العامة عرضة لتقلبات عوامل خارجية. كما أن التقلبات غير المتوقعة للنفقات العامة يؤدي لتقلبات سعر الصرف، زيادة المخاطر على المستثمرين في القطاعات خارج الموارد، كما تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته بالمدى الطويل، ما ينتج عنه من آثار سلبية على الاستثمار الخاص و النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط (21). من جهة أخرى، تؤثر كذلك تقلبات أسعار النفط على تقلبات سعر الصرف من خلال: أثر النفقات الناتج عن المرض الهولندي، كما تعتبر التقلبات الدورية للنفقات الحكومية من أهم القنوات الناقلة للتقلبات

الخارجية لسعر الصرف، بالتالي التأثير على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري. أي أن تأثير تقلبات عوائد النفط على الاقتصاد يتجلى في العلاقة الموجبة بين العوائد والنفقات العامة، بالتالي فالتقلبات في المداخيل، المرافقة لتقلبات الانفاق العام و الخاص، تؤدي لتقلبات سعر الصرف، بالتالي عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يثبط الحافز على الاستثمار في هذا القطاع.

2-التفسير السياسي لعنة الموارد:

بصرف النظر عن التشوهات القطاعية المرتبطة بالمرض الهولندي، فسر كذلك انخفاض نمو الدول المنتجة للنفط بالأثر المدمر للريع على أشكال الحوكمة والمؤسسات، لهذا عولجت لعنة الموارد الطبيعية، خلال العقد الماضي، عن طريق الاقتصاد السياسي، بأن هذه المداخيل تؤدي لسلوك البحث عن الريع من خلال النخب السياسية والعسكرية و تفتح الباب أمام الرشوة و الفساد كما يختلس جزء معتبر من الريع باستمرار في شكل تدفقات رسمية.

يدعم Michael L.Ross(1999)فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد، فيرى أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم الدول المصدرة للموارد الطبيعية، و صنف تفسير النقمة لثلاث نظريات:

-النظرية الإدراكية التي ترجح أن تؤدي التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد لأفق سياسي قصير الأجل، ما يفسر فشل الحكومات في تنويع صادراتها و المحافظة على استقرار السياسات و ضعف قطاعها الخاص،

-المقاربة الاجتماعية، التي تؤيد أن وفرة الموارد و ارتفاع عائداتها تقوي مجموعات تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة،

-مقاربة المؤسسات، التي ترى أن العائدات الكبيرة للموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، لذا تمتلك معظم الدول الربية مؤسسات ضعيفة تفتقر للقدره على تخطيط استراتيجية تنمية قوية.⁽²²⁾

أما Aaron Tornell et Philip Lane (1999)⁽²³⁾ فقدموا دراسة تجريبية على بعض الدول الغنية بالموارد، و توصلوا الى أن تراكم الأموال غير النابع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح امكانية هدر الثروة في أنشطة أقل انتاجية، التي ترفع من الانحرافات في العملية الاقتصادية، تعمق اللامساواة في المجتمع، تضعف المؤسسات وتسقط الاقتصاد في نمو بطئ.

وضع كل من Rickey Lam et Leonard Wantchekan (2003)⁽²⁴⁾ نموذجا بينا فيه تغير كل من النمو الاقتصادي، توزيع الدخل و تخصيص السلطة السياسية عند اكتشاف مورد طبيعي، من خلال بحث بعنوان "المرض السياسي الهولندي" يدرس كيفية تأثر الأنظمة السياسية بانتعاش قطاع الموارد، حيث تؤدي وفرة الموارد، في نموذجهما، لمضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب أثرين: الأول هو أثر مباشر يسببه رقابة الحكومة و الذي يسمح بالحصول على ربع الموارد، والثاني فغير مباشر ينتج عن تراجع الأداء الاقتصادي كنتيجة للمرض الهولندي، والذي يرفع من شدة عدم المساواة في توزيع الدخل، لأن توزيع الأرباح يخضع لنفس مبدأ توزيع الربع، ويستمد أصحاب القرار السياسي القوة من توزيع الربع، باعتبارهم من يحدد نسبه و من يعود اليه، و ينتج عن ذلك ما يسمى "سلوك البحث عن الربع"، الذي يتمثل في تسارع الأفراد للسيطرة عليه مما يدفع فقط القليل منهم لاتخاذ قرارات المشاريع المنتجة وتوجه الأغلبية للقطاع النفطي. ليستنتج في الأخير أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط لبطء النمو بل و لتقوية سلطة الأنظمة المستبدة.

أما J. Robinson et R. Torvik , T. Verdier (2006) اعتبروا أن الحافز السياسي أهم عامل يفسر تميز معظم الدول الغنية بالموارد بأداء اقتصادي بطيء، من خلال ورقة بحثية بعنوان "الأسس السياسية للجنة الموارد". و قدموا أربعة أسباب تجعل من وفرة الموارد نقمة وليس نعمة، كان أهمها الحافز السياسي و طبيعة المؤسسات⁽²⁵⁾:

-افراط استغلال الموارد الطبيعية من طرف السياسيين على حساب اهتمام أقل بالاستثمار وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى،
-يجعل انتعاش قطاع الموارد أنشطة استغلاله أكثر ربحية، ويرفع من البقاء في السلطة بتوفيره للسياسيين ريع الموارد، الذي يستعملونه للمحافظة على مناصبهم،
-يرفع انتعاش هذا القطاع التخصيص غير السليم لهذه الموارد، و اساءة استعمال النفقات العامة في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، بسبب توسع السياسيين في دعم بعض الأنشطة في القطاع العام لغرض البقاء في السلطة، مما يوسع في قطاع عام أقل أداء ويقلل من دور القطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر إنتاجية،
-يرتبط التأثير العام لانتعاش هذا القطاع على الاقتصاد بالمؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي (مؤسسات تدعم استقلال القضاء مثلا)، والتي تضمن شفافية عمل الحكومة، باعتبارها تحدد مدى الحافز السياسي في السياسات المتبعة، كما تكبح الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من وفرة الموارد .

3-التفسير المؤسسي لعنة الموارد:

عرفت نوعية المؤسسات كأهم متغيرات النمو الاقتصادي، وتقوم أساسا على أعمال North (1991)، هذا الأخير الذي بين أن الحوكمة السيئة تمثل عائقا أساسيا للاستثمار والإبداع. كما أن المؤسسات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، PNUD) وضعت الحوكمة الجيدة في جوهر إستراتيجية التنمية، وحسب التعريف الذي تبنته هذه الأخيرة، تمثل الحوكمة الجيدة ثمانية خصائص أساسية: "المشاركة، البحث عن التراضي والتوافق (le consensus)، المسؤولية، الشفافية، رد الفعل (réactive)، النجاعة والضمآن (effective et efficace)، التوازن والعدل (inclusive et équitable)، احترام دولة القانون".

إن إدراج المتغيرات المؤسسية في معادلات النمو على المدى الطويل نقل بسرعة للكتابات عن اللعنة النفطية، لتصبح متغيرات مفتاحية تشرح تدهور النمو في الدول المعتمدة بشدة على الإيرادات النفطية(26).

كما توصل Leite et Weidman في عام 1999 الى أن تأثير الفساد على النمو في الدول وفيرة الموارد كان بواسطة العوامل المؤسسية، كانتشار البيروقراطية والنظام القضائي وتفشي ذلك في القطاع العام و في الدول ذات المؤسسات السيئة(27).

وسرعان ما ارتبط التأثير السلبي لسلوك البحث عن الربح على الإنتاجية والنمو بنوعية المؤسسات والحوكمة، فمثلا، أكد Throvaldur Gylfason (2001) على أهمية نوعية الحوكمة والمؤسسات لتسيير الربح، بالمثل Mehlum Halvor (2002)، أظهر أنه فقط في الدول التي تملك مؤسسات ضعيفة، تؤثر الموارد سلبا على النمو.

في هذا السياق سنذكر بدراسة J.Robinson et R.Torvik , T.Verdier (2006) المذكورة في العنصر السابق، والذين توصلوا من خلالها الى أن بوتسوانا، شيلي، ماليزيا وتايلاندا، مثلا، وضعوا سياسات جنبتهم لعنة الموارد، الا أن الجزائر، الاكوادور، المكسيك، نيجيريا، السعودية، فنزويلا وزامبيا لم تتمكن من ذلك، لأنه عند انتعاش الموارد تتاح للحكومات عدة خيارات للسياسات المرتبطة بنوعية المؤسسات، وفي الحالة التي يفتقد فيها لنوعية مؤسسات جيدة ستتمكن السياسات الرديئة أن تتيح لمجموعات معينة من استغلالها لإعادة توزيع الربح لأغراض غير اقتصادية مما يؤثر سلبا على النمو، كما بينت (الدراسة) معطيات مؤشر نوعية المؤسسات أن بوتسوانا، شيلي، ماليزيا وتايلاندا ذات مراتب عليا لنوعية مؤسساتها مقارنة بالجزائر، الاكوادور، المكسيك، نيجيريا، فنزويلا وزامبيا، باستثناء أندونيسيا التي رغم امتلاكها لنوعية رديئة من المؤسسات إلا أن أداءها الاقتصادي كان مقبولا(28).

كما قام Halvor Mehlum et Karl Moene , Ragnar Torvik (2006) بتفسير أسباب اختلاف الأداء الاقتصادي لـ 42 دولة غنية بالموارد، ليتوصلوا أن المؤثر الأول على تفاوت الأداء الاقتصادي هو نوعية المؤسسات. فمثلا بوتسوانا، الذي تشكل صادرات الألماس فيه 40% من الناتج الداخلي الخام، حققت أحسن معدل نمو في العالم، منذ 1965، بفضل النوعية الجيدة لمؤسساته، أما النرويج الذي كان من أفقر دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر، أصبح الآن من أغناها بفضل موارده الطبيعية من الخشب، المحروقات و مؤسسات جيدة جعلته من أقل الدول فسادا في العالم وأكثر استقرارا⁽²⁹⁾.

و بما أن انتعاش صادرات الموارد الطبيعية و ارتفاع أسعارها ظاهرة دورية (لهذا يسمى المرض Disease) فيجب حماية باقي الاقتصاد من تغيرات الأسعار والتدفقات المالية، بسياسة تهدف لتنويع الصادرات للحد من آثار الارتباط بالقطاع الخارجي واجراءات لتطوير قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري و زيادة تنافسية منتجاته، وهو محور الجزء الثاني.

ثانيا- اجراءات الحد من لعنة الموارد الطبيعية:

يعتبر تدخل الدولة ضروري للحد من التداعيات السلبية لوفرة مداخل الموارد على الاقتصاد، و المتمثلة في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و تأثيره السلبي على تنافسية الصادرات المحلية بسبب أثر النفقات، تراجع القطاع الصناعي بفعل حركة الموارد، انخفاض النمو والاستثمار مع انتشار سلوك البحث عن الربح.

1- دور سياسة الانفاق في تجنب لعنة الموارد الطبيعية:

تستخدم الحكومة السياسة المالية كأهم أداة لإدارة تدفقات المداخل بالتخصيص الجيد للإنفاق العام خدمة لمصلحة الاقتصاد المحلي، وذلك بتوظيفها عند ارتفاع عائدات الموارد لتسديد ديونها، أو تختار أن تنفقها بطريقة غير مباشرة أو مباشرة:

فإذا ما استخدمتها لتسديد ديونها، و اذا توفرت امكانية لتداول السندات خارجيا، فلن ينتج عن ارتفاع عوائد النفط (بافتراضه هو المورد الطبيعي) أثر

النفقات، و لن يؤدي لزيادة الطلب على السلع غير القابلة للتداول التجاري، من جهة أخرى، اذا لم تتوفر امكانية لتبادل السندات، فتدفقات رؤوس الأموال للخارج ستكون أقل من ارتفاع عوائد النفط مما يعيد التوازن لميزان المدفوعات، ويترتب على ذلك أثر النفقات أقل من الأثر الذي ينتج عن الفائض الابتدائي. أما اذا استخدمت الحكومة انفاق العوائد النفطية بطريقة غير مباشرة بخفضها للرسوم، فاذا أنفق المتعاملون الاقتصاديون كل دخلهم على السلع القابلة للتبادل التجاري والسندات، فلن يولد عوائد الموارد أثر النفقات، لأن فائض ميزان المدفوعات سينخفض بسبب عجز الحساب الجاري لسلع التبادل التجاري من جهة، و تدفقات العوائد للخارج من جهة أخرى، أما اذا أنفق جزء من ارتفاع الدخل على السلع غير القابلة للتبادل التجاري وعلى السندات، فسينتج فائض في الطلب على السلع خارج التبادل التجاري و فائض في ميزان المدفوعات مما يرفع أسعار هذه السلع. مع العلم أن استعمال عوائد النفط لتسديد الديون المحلية أو خفض الرسوم أو كليهما، سيجعل عجز القطاعات خارج النفط، بسبب ارتفاع النفقات، أكبر من الفائض الابتدائي في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن ارتفاع عوائد النفط، مما يؤدي لأثر النفقات السلبي، و في هذه الحالة يؤدي الانتعاش لتقويض قطاع السلع خارج التبادل التجاري و لتوسع قطاع المنتجات الصناعية.

إلا أن الحكومات تعتمد، غالباً، سياسة الانفاق المباشر لعوائد النفط، حيث تأخذ النفقات العامة شكلين: نفقات منتجة أو نفقات الاستثمار، التي ترفع عرض قطاع السلع خارج التبادل التجاري، أما نفقات الاستهلاك أو النفقات غير المنتجة تؤدي لزيادة الطلب على انتاج هذا القطاع، بالتالي فحصة قطاع السلع خارج التبادل التجاري من اجمالي النفقات العامة و نفقات الاستهلاك الحكومية خاصة تحدد مدى أهمية أثر النفقات على الاقتصاد.

كما تستطيع الحكومة استخدام هذه العوائد لتسديد ديونها الخارجية، أو استثمارها تجنباً لارتفاع نفقاتها العامة و تثبيت عرض النقود، كذلك و حماية للاقتصاد من الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف، يمكن أن تؤثر الحكومة على

التمويل المحلي الخاص والخارجي للاستثمار بفضل سياسة ضريبية انتقائية، والتأثير على تخصيص نفقات الاستهلاك بين مختلف القطاعات، مثلا بفرض الرسوم على قطاع السلع خارج التبادل التجاري مما يرفع من أسعار الاستهلاك ويخفض في إنتاج و مخرجات هذا القطاع، كما يمكن تجنب التأثير السلبي لأثر النفقات على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري بدعم استهلاك منتجات هذا القطاع، مما يرفع أسعار الاستهلاك و بالتالي ارتفاع إنتاج ومخرجات هذا القطاع(30).

وأخيرا، لتجنب التأثيرات غير المرغوبة لارتفاع تدفقات عوائد الموارد الطبيعية على الاقتصاد، تختار الحكومات بين: اما خفض معدل استخراج النفط وبالتالي خفض العائدات المتوقعة، أو استثمار الجانب الأكبر منها خارج البلد، والاختيار بين الاستراتيجيتين يتوقف على المعدل المتوقع للاستثمار في الخارج والمعدل المتوقع لارتفاع النفط، لهذا تطرح الزيادة الكبيرة في التدفقات المالية في معظم الدول المنتجة و المصدرة لهذه الموارد تحديا يرتبط بإدارة هذه الأموال، وهذا هو محور العنصر الموالي.

و بما أن سياسة الانفاق هي أهم قناة ناقلة لتأثير تغير أسعار النفط لباقي الاقتصاد، يجب حماية و عزل هذا الأخير، بفك ارتباط السياسة المالية على الدخل الجاري، من خلال ربطها(النفقات)بمستوى الدخل الدائم. مما يوجب الحكومة الادخار عند ارتفاع أسعار النفط لانفاقه عند انخفاض الأسعار، من أجل ذلك أنشأت عدة دول غنية بالموارد(31):مؤسسات المالية و الميزانية المتخصصةSpecial Fiscal Institutions لتحسين ادارة مواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها، تشمل هذه المؤسسات: صناديق النفطOil Fund، القواعد الماليةFiscal Rules، تشريع المسؤولية الماليةFiscal Responsibility Legislation و اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في اعداد الميزانية.

1-1 صناديق النفط(صناديق الادخار، صناديق التثبيت):

تعتبر صناديق النفط وسيلة لتأمين الاقتصاد من تقلب عوائد النفط والحاجة لادخار جزء منها للأجيال المقبلة، حيث تهدف صناديق التثبيت لتثبيت النفقات، بالمساعدة على التخفيف من شدة تقلبات العوائد، حيث يحول جزء منها، عندما ترتفع هذه الأخيرة، من الميزانية لهذا الصندوق، وعند انخفاض العوائد يمول العجز في الميزانية من موارد صندوق التثبيت، أما صناديق الادخار فتخلق مخزون من الثروة للأجيال المقبلة بتحويل تدفقات المداخيل الحالية الى تدفقات للدخل الدائم.

و في دراسة Nadeem Ilahi et Ghiath Shabsigh (2007) قيما تأثير صناديق النفط على تقلبات الاقتصاد الكلي من خلال عينة من سبع دول تمتلك هذه الصناديق (البحرين، الكويت، الشيلي، المكسيك، السلطنة، النرويج والسودان) وستة أخرى لا تملكها (أندونيسيا، مصر، نيجيريا، السعودية، الامارات والمملكة المتحدة) وتوصلا الى:

-تقلبات عرض النقود في الدول التي بها هذه الصناديق أقل مقارنة بالدول التي لا تملكها،

-تخفض الصناديق تغيرات معدل التضخم، فهذا الأخير في الدول التي بها صناديق ينخفض بالربع مقارنة بالدول التي لا تملكها،

-ينخفض التغير في سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 20% في الدول التي تمتلك هذه الصناديق،

-يساعد وجود نظام مالي متطور الدول المصدرة للنفط في التقليل من شدة التضخم (32).

لهذا اعتبر، هذان الاقتصاديين، أن الصناديق أهم أدوات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث أن الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط يمكن أن تمتد للسياسة النقدية والمستوى الأسعار وارتفاع سعر الصرف الحقيقي كذلك، مما يضر بتنافسية منتجات القطاع غير النفطي و النمو الاقتصادي، و دور الصناديق هو التقليل من صدمة أسعار النفط على الاقتصاد (33).

ان الهدف العملي لهذه الصناديق اذا هو تعزيز الايرادات وليس لها علاقة مباشرة بالنفقات الذي يعتبر هدف السياسة المالية الحكومية، لهذا فهي تؤثر مباشرة فقط على ايرادات الميزانية وليس على النفقات العامة والعجز المالي.

كما يمكن تجنب المرض الهولندي بزيادة الحكومة لاحتياجات الصرف، أو توظيف الفوائض بالخارج، و من جانب آخر يرى العديد من الاقتصاديين أن المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي تتوقف على مدى الالتزام اتجاه الانضباط المالي و تصرفات السياسيين، فمثلا اذا كانت رغبة رجال السياسة التوسع في الانفاق العام فمن المستبعد أن تحول الصناديق دون ذلك، بالإضافة يمكن أن تكون هذه الصناديق أداة ضغط من الجمهور على الحكومة لتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام.

لكن هذه الصناديق وحدها لا تستطيع، في أي حال من الأحوال، أن تعوض الادارة الجيدة للمالية العامة، فنجاحها يتوقف على مدى انضباط السياسة المالية ثم على ادارة هذه الصناديق، فالتجارب السابقة تؤكد أنها نجحت في الدول التي تتميز بإدارة اقتصادية سليمة، شفافة و التزام كبير بالانضباط المالي، والذي تعززه القواعد المالية أو سن تشريع يحدد المسؤولية المالية(34).

1-2 القوانين المالية وتشريع المسؤولية المالية:

اعتمدت الكثير من الدول النفطية، لتجنب دورية و تذبذب النفقات، على فرض قيود قانونية على سياساتها المالية في شكل قواعد مالية لمساعدتها على عزل سياستها المالية عن الضغوط السياسية، وتعرف هذه القواعد بأنها مجموع الآليات المؤسسية التي تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم، وتدعم بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية(35). وعادة توضع لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الاقتراض. أما عن صياغة و تصميم القواعد المالية و التشريعات المحددة للمسؤولية المالية فيختلف من بلد لآخر، فالقواعد المناسبة لاقتصاديات الدول المنتجة للنفط هي تلك التي

تفك ارتباط سياسة الانفاق و العجز خارج النفط عن تقلبات أسعار النفط في المدى القصير.

تحد القواعد المالية من التوسع في انفاق الفوائض المالية، عند تراكم المداخل اذا كان عدم التقيد بهذه القواعد المالية يترتب عليه تكاليف كبيرة تعوض الحوافز المنحرفة للإنفاق الزائد خارج اطار الانفاق المخطط في الميزانية، بحيث يرتفع الحافز لدى السلطات التنفيذية للامتثال للقواعد المالية اذا وجدت عقوبات الزامية تترتب عن مخالفتها. كما تساهم القاعدة المالية الجيدة، عند تراجع الإيرادات، في خفض تقلبات سياسة الانفاق العام، خاصة اذا كانت هذه القاعدة قد حافظت على الفوائض المالية في مراحل الانتعاش السابقة، و اذا كانت مثل هذه الفوائض قد ادخرت في صناديق التثبيت، فالحكومة تستطيع تمويل كل أو جزء من العجز في الميزانية في الفترات الصعبة، فتقلل من تكاليف الاقتراض.

3-1 سياسة التحوط ضد تقلبات أسعار النفط:

ان الاجراءات السابقة غير كافية للحد من تقلبات العوائد النفطية، لهذا تدعمها الحكومات بأخرى للتحوط من تغيرات الأسعار، حيث تسمح الأدوات المالية بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلا مما يجعل اعداد الميزانية أكثر واقعية ودقة، كما أن التحوط يوفر بعض الحماية من الانخفاض الكبير في أسعار النفط، و تساعد الدول المنتجة للنفط على تحويل مخاطر تقلبات أسعاره خارج البلد، ويتم هذا التحويل للخطر من خلال أسواق النفط، بالعقود المستقبلية أو شراء التأمين من الانخفاض الواسع للأسعار. هذا التحوط يسمح بجعل تدفقات المداخل الحكومية أكثر استقرارا و قابلية للتنبؤ و يوفر الوقت الكافي للحكومة للتجاوب مع أي تغيير و التكيف معه بمرونة أكبر.

14-1 اعتماد سعر نفط مرجعي:

يعكس استعمال أسعار مرجعية منخفضة في اعداد غلاف الميزانية من قبل حكومات الدول المنتجة للنفط، رغبتها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية وتعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع في أسعار النفط. فمثلا: تعتمد الجزائر لإعداد الميزانية سعر مرجعي مساوي ل19 دولار للبرميل، منذ 2003 إلى 2005، لينتقل الى 22 دولار للبرميل في 2006 بينما سعره في الأسواق تجاوز 60 دولار، ليصبح الآن 37 دولار للبرميل. بالإضافة للسياسة المالية كأداة لتجنب سلبيات المرض الهولندي على الاقتصاد، هناك سياسات أخرى تستطيع بفضلها السلطات تغيير تأثير انتعاش قطاع الموارد على هيكل قطاعات الاقتصاد المحلي، وتمثل في سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية.

2- سياسة سعر الصرف:

تستخدم سياسة سعر الصرف لحماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري للاقتصاد ككل، من التأثير السلبي لانتعاش قطاع الموارد على الاقتصاد، خاصة من أثر النفقات الذي يرفع سعر الصرف الحقيقي و أثر إعادة تخصيص الموارد. فتتدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي بتخفيض سعر الصرف، وذلك برفع الأسعار المحلية لتلك السلع بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري. وحسب Amuzegar (36) فإن الارتفاع المبدئي للأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري، بعد الانتعاش والذي يسببه الانخفاض الاسمي لسعر الصرف نتيجة حماية الصرف، يكون مؤقت ولا يؤثر على هيكل قطاعات الاقتصاد حتى في المدى القصير اذا لم ترفق هذه السياسة بسياسات أخرى، لتساعد على تجنب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، الذي يحدث من جهة ارتفاع التكاليف ومن جهة الطلب.

فمبدئيا التخفيض يرفع من الربحية النسبية لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري برفع الأسعار المحلية لهذه السلع عند مستوى ابتدائي للأسعار

والأجور في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، إلا أن هذا الارتفاع المبدئي لأسعارها النسبية يؤثر عكسياً من خلال الجوانب التالية:

- من جهة العرض، فتزايد ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري يرفع قدرة استقطاب هذا القطاع للموارد من باقي قطاعات الاقتصاد، مما يرفع من تكلفة عوامل الإنتاج في كل الاقتصاد، فترتفع بذلك الأسعار المحلية، فيحدث تأثير معاكس للتأثير الإيجابي الناتج عن تخفيض العملة، بالتالي على الربحية المطلقة والنسبية لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري،

- من جهة الطلب، ان الارتفاع المبدئي للأسعار المحلية يخفض استهلاك منتجات هذا القطاع، وبافتراض التشغيل الكامل، فالطلب الإضافي على السلع غير القابلة للتبادل التجاري ترفع من أسعارها، مما يعوض جزئياً التغير المبدئي للأسعار النسبية، الذي كان لصالح السلع القابلة للتبادل التجاري بسبب التخفيض.

كما يساعد تخفيض العملة مبدئياً في زيادة فائض ميزان المدفوعات، غير أنه بغياب التدفقات للخارج أو غياب التعقيم، سيرتفع عرض النقود مما يرفع من التضخم.

ومن أجل تجنب ارتفاع أسعار قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، الذي تسببه زيادة عرض النقود، يجب تعقيم الفائض في ميزان المدفوعات، ومع حرية حركة رؤوس الأموال يتعين على الحكومة مرافقة سياسة التعقيم بأخرى تستهدف خفض مكونات الانفاق. كما يترتب على سياسة التعقيم ارتفاع معدل الفائدة، فيرتفع الطلب على النقود بينما ينخفض العرض الحقيقي للنقود، وحتى عند بقاء أسعار السلع خارج التبادل التجاري على حالها الابتدائي، فان تخفيض العملة يخفض عرض النقود الحقيقي من خلال رفع الأسعار المحلية لسلع التبادل التجاري، و تحسينها التنافسية النسبية لمنتجات قطاع التبادل التجاري فان سياسة التخفيض تؤدي كذلك لزيادة الانفاق و الطلب على النقود، و في هذه الحالة يؤدي كل من خفض العرض الحقيقي للنقود وزيادة الطلب على النقود الى فائض في الطلب على النقود يدفع معدل الفائدة للارتفاع.

ولتكون سياسة تخفيض العملة أكثر فاعلية يجب مرافقتها بخفض مجتمعات الطلب بفضل عمليات السوق المفتوحة وتدخل البنك المركزي للحد من قدرات البنوك على منح الائتمان للقطاع الخاص أو عن طريق استخدام فائض الميزانية لتسديد ديونها.

رغم اعتبار سياسة حماية سعر الصرف فعالة لحماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، إلا أن هذه الفعالية تكون على حساب قطاع السلع خارج التبادل التجاري، كما أنها تؤثر مباشرة على مكونات الانفاق (مجمعات الطلب) (37)، أو ما يسمى بتكلفة خفض الاستيعاب، لأن خفض مجتمعات الطلب ضروري وتتوقف عليه فعالية سياسة التخفيض في حماية القطاعين الصناعي و الفلاحي.

3- سياسة مراقبة الواردات:

ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يرفع من أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار الواردات، و ان لم تكن الواردات سلع دنيا فان الطلب عليها سيرتفع، مما يمكن الحكومة أن تتدخل بتقييد حصة السلع المستوردة، أو الابقاء على مستوى حصة الواردات دون تغيير، و في هذه الحالة يؤدي زيادة الطلب المحلي على الواردات لارتفاع سعرها بسبب ثبات عرضها (فرض حصص على الواردات)، وعند تجاوز أسعار السلع المستوردة أسعار السلع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ستتحول الموارد من قطاع الصادرات لقطاع سلع احلال الواردات، و في هذا الاطار فان ارتفاع الأسعار الخارجية للصادرات يترجم بانخفاض أسعارها النسبية المحلية وانخفاض في حجم الصادرات، فينتج عن فرض حصص على الواردات أثر نفقات زائف على القطاع المحلي، بالتالي فهذه السياسة تعتبر غير مثلى لأنها ترفع من سعر الصرف الحقيقي و تحول الموارد خارج قطاع الصادرات (38).

كما أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط يترتب عنه تركيز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي للصرف على ربحية

الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها. و يتمثل بديل هذه السياسة، اما الغاء كلي لحصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية.

أما فيما يتعلق بزيادة الرسوم على الواردات، فإنها توقف تراجع الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري، بالتالي تسمح سياسة الرسوم بحماية الانتاج المحلي لبعض قطاعات التبادل التجاري دون تغيير طبيعة السلع المحمية.

4- دور السياسة النقدية:

يؤدي انتعاش قطاع الموارد في معظم الدول الغنية بها لارتفاع معدل التضخم المحلي، حيث يرتفع فائض ميزان المدفوعات و تتراكم احتياطات الصرف الأجنبي، يتوسع عرض النقود، و تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للدول الغنية بالموارد عند تجاوز عرض النقود الطلب عليها و بما أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فان مصدر الضغوط التضخمية هو قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري، الذي يؤدي الانتعاش لارتفاع أسعار منتجاته مما يرفع من سعر الصرف الحقيقي، مما ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لتعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية.

تستهدف سياسة التعقيم التدفقات غير المرتقبة للعمات الأجنبية للحد من ارتفاع الطلب على السلع غير قابلة للتبادل التجاري و الخدمات، لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم. و تتطلب عملية التعقيم، بالإضافة لسياسة نقدية صارمة، ت كوين احتياطي أجنبي للصرف. كما تؤثر السياسة النقدية الصارمة (سياسة الرقابة النقدية) على الانتعاش الدائم أو المؤقت لقطاع الموارد على الاقتصاد، بتأثيرها على عرض النقود، حيث تلجأ السلطات النقدية مثلا لفرض رقابة على النظام البنكي و المالي بزيادة نسبة الاحتياطي الالزامي أو استعمال عمليات السوق المفتوحة (39).

أما عن العقوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق سياسة التعقيم، في اقتصاد صغير مفتوح مصدر للموارد الطبيعية:

-تتطلب هذه السياسة تقييد توزيع القروض، مما يرفع من معدل الفائدة، التالي فالأجل تجنب الآثار غير المرغوب فيها لارتفاع سعر الصرف على قطاعات الاقتصاد، ستظهر تأثيرات عكسية أخرى على هذه القطاعات، فأحياناً، نفس المؤسسة المستفيدة من الحماية ضد ارتفاع الصرف الحقيقي ستتضرر من سياسة تقييد الائتمان، التي تؤدي لارتفاع تكاليف الاقتراض،

-يحفز ارتفاع معدل الفائدة تدفقات رؤوس الأموال لداخل الاقتصاد، مما يصعب مراقبة عرض النقود ويدفع للمزيد من التعقيم،

-يرفع تراكم احتياطات الصرف من توقعات ارتفاع سعر الصرف، و هذه التوقعات ستولد تدفقات اضافية لرؤوس الأموال(40).

كما أن دور السياسة النقدية، في اقتصاد صغير مصدر للموارد الطبيعية، يتوقع أن يكون جد محدود، حتى في المدى القصير، نظراً لغياب بنوك تجارية ومركزية متطورة، كما يقلل الانفتاح الاقتصادي من فعالية السياسة النقدية، سواء في الدول النامية أو المتطورة.

5- دور التنوع الاقتصادي في تجنب لعنة الموارد:

يتضمن التنوع الاقتصادي قيام الدولة بإنتاج و تصدير قائمة واسعة من المنتجات، بما في ذلك تنوع صادرات الخدمات، أي الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخل قطاع المحروقات مثلاً و تطوير اقتصاد غير نفطي، واستحداث صادرات غير نفطية و بذلك مصادر غير نفطية كذلك للإيرادات، مع ضرورة تطوير القطاع الخاص(41).

اعتبر البنك الدولي في تقريره لعام 2009، بناء مؤسسات جيدة ضروري لتنوع الصادرات، إلا أن ذلك يتطلب وقت، و عوامل لإنجاح هذه المؤسسات، من بنية تحتية من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات و آليات توزيعها، قطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب و سياسة تجارية منفتحة للولوج للأسواق

و تحسين تنافسية الصادرات، مع اصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية تحفز نمو القطاع الخاص و تشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁴²⁾.

كما يعتبر الحكم الراشد عامل مهم لبناء بيئة ملائمة للتنوع الاقتصادي، والذي يتطلب وضع سياسات لمتابعة قطاعات أخرى غير قطاع النفط، و ضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفاعلية في الاقتصاد الوطني. فالجهاز التنفيذي، في أي دولة، عنصر فاعل لتنوع الاقتصاد، بالتسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما للحكومات دور مهم خاصة في وضع اطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. و من بين السياسات الحكومية المساهمة في تنوع الاقتصاد نذكر مثلاً: تخفيف الاجراءات الادارية الخاصة بالتجارة الخارجية لتسهيل تصدير المنتجات المحلية.

مع العلم أن التخطيط المركزي، مثلاً، في معظم دول شمال أفريقيا و أفريقيا جنوب الصحراء، اكسب مؤسسات رديئة، ساهمت في صياغة سياسات فشلت في تنوع اقتصادياتها، فمن جهة معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنوع الاقتصادي شملت فروع انتاج لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرصاً كبيرة لينافس فيها، و من جهة أخرى، بدأت معظم هذه الدول مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة، بينما تفتقر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تختلف هذه الهيكلية الاقتصادية كلياً في معظم الدول المتقدمة، بالتالي فسياسة التنوع بدأت بخطأ هيكلي كبير. كما أن الدول السابقة الذكر لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق، ذلك أن هذا التحول يتطلب تعويض المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه بأخرى تتوافق و متطلبات اقتصاد السوق و في فترة قصيرة جداً.

الخاتمة:

نخلص الى أنه، رغم التطورات التي حدثت في تفسير الأدبيات الاقتصادية للتحولات الاقتصادية و السياسية للعنة الموارد، و التي تعرضنا لها في هذه المقالة،

إلا أنها أكدت وجود علاقة سالبة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي. فتأثير المرض الهولندي على الاقتصاد من جهة، وتأثير لعنة الموارد الطبيعية، من جهة أخرى، هما من أصعب ما يواجه الحكومات، التي ترتفع تدفقات الموارد المالية لديها، نتيجة زيادة أسعار و حجم صادراتها من الموارد الطبيعية، مما يدفع لحماية باقي الاقتصاد من تغيرات الأسعار و التدفقات المالية، بسياسة تهدف لتنويع الصادرات للحد من آثار الارتباط بالقطاع الخارجي و اجراءات لتطوير قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري و زيادة تنافسية منتجاته، لهذا و لتجنب و مواجهة الآثار غير المرغوب فيها على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي طرح المقال عدة سياسات(خيارات) ترتبط معظمها بممارسة جيدة في ادارة الربح غير المتوقع، الذي مصدره مداخيل تصدير الموارد، و تتراوح هذه السياسات بين الحاجة لكبح الانفاق العام لتجنب الفساد و هدر المال العام، و الحاجة لبيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج النفط، فتدخل الدولة ضروري للحد من التداعيات السلبية لوفرة مداخيل الموارد على الاقتصاد، و المتمثلة في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و تأثيره السلبي على تنافسية الصادرات المحلية بسبب أثر النفقات، تراجع القطاع الصناعي بفعل حركة الموارد، انخفاض النمو و الاستثمار مع انتشار سلوك البحث عن الربح. لهذا يتعين على صانعي السياسات في هذه الدول:

-اتخاذ اجراءات ترفع من انتاجية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، بتطبيق اصلاحات على غرار: الخوصصة و اعادة هيكلة مؤسسات هذا القطاع، توسيع البنية التحتية للاقتصاد، بالإضافة لتنويع الاقتصاد و خلق قطاعات اقتصادية مصدره خارج قطاع الموارد الطبيعية،

-يتعين على البنوك المركزية الحد من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، من خلال سياسة التدخل و التعقيم بمراعاة الآثار الجانبية لهما على الاقتصاد، مع وجوب عدم ارتباط السياسة المالية، أو سياسة الانفاق، بالتغيرات الدورية لأسعار النفط،

يتعين على الدول الغنية بالموارد الطبيعية تشكيل احتياطات من الصرف الأجنبي، مع العمل على خفض ديونها أثناء مرحلة الانتعاش، أو تنشئ صناديق النفط التي تلجأ إليها عند تراجع عائداتها بدلاً من الاقتراض الخارجي، ينبغي تجنب نمو النفقات أكثر من زيادة مستويات الشفافية و العقلانية في الممارسة المرتبطة باستعمالاتها، أي يجب تحديد مستوى الانفاق بنوعيه و قدرة الادارة على تنفيذه بفاعلية.

المراجع:

- (1) Marie-Claire Aoun, La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs, Doctorat en Sciences Economiques, Université Paris Dauphine, Paris, 2008, p:62.
<http://basepub.dauphine.fr/bitstream/handle/123456789/12907/2008PA090034.pdf?sequence=1>. (consulté en sep2012).
- (2) Warner Max Corden, «Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation», Oxford Economic Papers, Oxford University Press, New Series, Vol°36, N°3, Nov1984, pp:359,360.
<https://periferiaactiva.files.wordpress.com/2012/10/corden.pdf>. (consulté oct2012).
- (3) Marie-Claire Aoun, Op-cit ,p:70.
- (4) Ibid, pp:70,71.
- (5) Andrew M. Warner & Jeffrey D. Sachs, «Natural Resource Abundance and Economic Growth», National Bureau of Economic Research, Working paper series5398, Cambridge, Dec1995, pp:2,3.

<http://www.nber.org/papers/w5398.pdf>. (consulté en sep2012).

(6) Thorvaldur Gylfason, «Natural resources, education and economic development », European Economic Review 45, ELSEVIER, 2001, pp:849,850.

<https://notendur.hi.is/gylfason/pdf/eer2001.pdf>. (consulté en nov2012).

(7) Ricky Lam & Leonard Wantchekon, «Political Dutch Disease», Working paper N° 55, New York University, 10 April 2003, p:4.

<http://www.notecrom.com/content/files/393/file.pdf>. (consulté en nov2012).

(8) Marie-Pierre Arzelier, «Dépenses Publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle: une comparaison Afrique-Asie», Revue économique, Vol °49, N°1, 1998, p:120.

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1998_num_49_1_409967. (consulté en sep2011).

(9) Abdelkader Sid Ahmed, «Du Dutch Disease à l'OPEP Disease: Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole», Revue Tiers-Monde, T°28, N°112, Oct-Déc 1987, pp:888,889.

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1987_num_28_112_4541. (consulté en jav2012).

(10) Robert George Gregory, «Some implications of the growth of the mineral sector», Australian journal of agricultural economics, Vol°20, N°2, Aug 1976, p:75.

<http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/22682/1/20020071.pdf>. (consulté sep2012).

(11) Abdelkader Sid Ahmed, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (IBR), Publisud, Paris, T°2, 1989, p:23.

(12) Abdelkader Sid Ahmed, «Du Dutch Disease à l'OPEP Disease: Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole», Op-cit, p:18.

(21) Steven Barnett & Rolando Ossowski, «Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries», IMF Working Paper, N°02/177, Fiscal Affairs Department, Oct 2002, p:15.

<http://www.mafhoum.com/press4/120E11.pdf>. (consulté en sep 2012).

(22) Michael L. Ross, «The Political Economy of the Resource Curse», World Politics, N°51, January 1999, pp:321,322.

<http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/paper.pdf>. (consulté en sep 2012).

(23) Aaron Tornell & Philip R. Lane, «The Voracity Effect», The American Economic Review, Vol°89, N°01, March 1999, p: 46.

<https://www.aeaweb.org/articles.php?doi=10.1257/aer.89.1.22>. (consulté fev 2012).

(24) Ricky Lam & Leonard Wantchekon, Op-cit, pp:15,16.

(25) James A. Robinson, Ragnar Torvik & Thierry Verdier, «Political Foundations of The Resource Curse», Journal of Development Economics, ELSEVIER, Vol°79, 24 January 2006, pp:467,468.

http://www.feem-web.it/ess/ess07/files/bulte6_in.pdf. (consulté en fev 2012).

(26) Abdelkader Sid Ahmed, «Paradigme pétrolier et resource curse: implications pour le développement du monde arabe: le rôle des institutions», Colloque: De l'économie politique à la politique économique, Institut Economie et Politique de l'Énergie, Université Pierre Mendès, Grenoble, Mars 2005, p:13.

(27) Carlos Leite & Jens Weidmann, «Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption and Economic Growth», International Monetary Fund, African and Research Departments, Working Paper, N°99/85, July 1999, pp:37,38.

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/1999/wp9985.pdf>. (consulté en avr 2012).

- (28) Robinson J, Torvik R & Verdier T, Op-cit, p:465.
- (29) Halvor Mehlum, Karl Moene & Ragnar Torvik, «Institutions and The Resource Curses», The Economic Journal, Blackwell Publishing, Oxford, Vol°116, N°508, January 2006, pp:19,20.
<http://www.sv.uio.no/econ/english/research/unpublished-works/working-papers/pdf-files/2002/Memo-29-2002.pdf>. (consulté avr 2012).
- (30) Jahangir Amuzegar, «Oil exporter's, Economic development in an Interdependent World», International Monetary Fund, Occasional Paper, N°18, Washington, D.C, April 1983, p:05.
- (31) International Monetary Fund, «The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom», IMF Working Paper, Fiscal Affairs Department, 5march 2007, p:10.
<https://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/030507.pdf>. (consulté en jun 2012).
- (32) Ghiath Shabsigh & Nadeem Ilahi, «Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?», International Monetary Fund, Middle East and Asia Department, Working Paper 07/96, April 2007, pp:12,13.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0796.pdf>. (consulté sep 2010).
- (33) Ibid, pp:10,11.
- (34) ديفيز جيفري، أوسوسكي رولاند، دانيك جيمس، بارنيت ستيفن، "صناديق
(35) النفط: هل تطرح المشكلات بوصفها حلولاً"، التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 04، ص:58.
- Barnett S & Ossowski R, Op -cit, p:20.
- (36) Amuzegar J, Op-cit, p:14.

(37) Warner Max Corden,«Exchange Rate Policy and Resource Boom»,Australian National University,Vol°23,Center for Economic Policy Research,Discussion PaperN°23 ,1981,p:27.

(38) Ibid,p:28.

(39) Abdelkader Sid Ahmed,« La rente pétrolière:quelques problèmes théoriques»,Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman,Sociétés arabes et musulmanesN°4,Edt:Centre national de la recherche scientifique,Paris,1991,p:31.

<http://horizon.documentation.ird.fr/exl->

[doc/pleins_textes/pleins_textes_6/b_fdi_33-34/38700.pdf](http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/pleins_textes_6/b_fdi_33-34/38700.pdf). (consulté sep2011).

(40) Warner Max Corden,«Exchange Rate Policy and Resource Boom»,op-cit,p: 24.

(41)Ibid,p:25.

